تقديم

الحمد لله دائما، على نعمائه وكفاية آلائه، حمدا يعرج به براق التوفيق، إلى جناب المحمود في مقام الحق، يرفعنا بإذن الله إلى رفيع درجات التحقق بشكر الوهاب، الذي سخر لنا ما في السموات وما في الأرض جميعا منه، وجعلنا فيها خلفاء له، إدراكا وتصرفا واستعمارا، علّنا نبلغ أسباب التقوى ومدارج العقل، لنكون من الذين تواصوا بالحق الذي توقعوه وعقلوه عنه بمنته وفضله، فالتزموا بما شرّع وأنزل التزام الذين تواصوا عليه بالصبر. والصلاة والسلام على حبيبنا وقدوتنا محمد رسول الله الصادق الأمين، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ثم التحق بالرفيق الأعلى رشيدا، مخلفا فينا راية الحق باهرة شمّاء، من تمسك بها هُدي واسترشد، ومن زاغ عنها ضل سعيه في الحياة الدنيا ولن يجد من دون الله ملتحدا، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأوليائه من أهل الذوق والبصيرة الصافية المحمدية فكانوا منابعًا للحقيقة، وموارِدًا للطريقة، ومنهلا للعلوم والمعارف، تتنزل

بحضورهم الرحمات، وتتجاوب بذكرهم السموات، يملئون الأرض والسماء بأريج عطر طيب يفوح شذى، من عطر العلماء والفقهاء المحبين الطيبين، الذي لا يشم شميمه إلا من كان سليم القلب تقيا. أما بعد:

فلن يغيب عن نباهة المتأمل في الذكر الحكيم بآياته المحكمة والمتشابهة، أن للشرع مقاصد محددة هدفها تحقيق مصالح الخلق المرسلة. ولن يكون هذا التأمل سليما إلا إذا كان على هدي من أوحي له الذكر ومعه فهم مقاصده، فكلاهما لا يدرك إلا بوحي، فالنص وحي، وفهمه فهما قطعيا وحي كذلك، لاستحالة إدراك مراد المشرع سبحانه، جل وعلا شأنه، إلا إذا بين هو قصده، وهذا ما انفرد به سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم. ولا يتعداه لغيره، ومن هذا كان صلى الله عليه وآله وسلم ينقل للعالمين القرآن كما أنزل على صدره الشريف بمنتهى الدقة، ثم يعلمهم الحكمة، بمعنى استنباط الأحكام من النص والحكم بها والتحاكم إليها، ويردف ذلك بتزكيتهم بالتربية على الإلتزام بما عرفوا من الحق..

ومن أساسيات الحكمة إدراك أساس المراد الإلهي من الخلق كله، بداية من الإنسان الذي أراده الله خليفة له في أرضه، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة:٣٠] ، وجعل

كل ما عداه في هذه الأرض تحت تصرفه، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج:٦٥]، وهيأ له قدرات تمكنه من العمل فيما سخر له، يتصرف فيه بجهده العقلي والعضلي، لتحقيق مقصد خلقه، الذي لن يتحقق إلا بإعمار الكون بما يحقق رفاهيته ومن حوله، وبذلك ينال الحسنات بحسن تصرفه، فينتفع بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، وتصديقا لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فيما صححه الترمذي في سننه عن الصحابي أبو برزة الأسلمي (**لا تزول قدما عبدٍ حتى يُسأَلَ عن عمُرِهِ فيما أفناهُ، وعن علمِه فيما فعل، وعن مالِه من أين اكتسَبه وفيما أنفقَه، وعن جسمِه فيما أبلاهُ**)، فلا مجال للعبث في هذه الحياة، يقول جل من قائل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

لقد كانت رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم للناس كافة، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ:٢٨]، وهي الخاتمة ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾

[الأحزاب: ٤٠]،التي احتوت على أسس كل الرسالات السابقة ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:٣٧]، وكانت شمولية في منهجها ومواضيعها، وكانت لأحكام شريعتها مقاصد تعمل على تحقيق المصالح المرسلة للعالمين، والعمل على تمكين الإنسان من القيام بها المراد الإلهي من خلقه، وهو أن يكون خليفة، وهذا الاستخلاف يقتضي ضرورة دفع المفاسد وجلب المصالح، والمتأمل الواعي يدرك أن دفع المفاسد هو في ذاته مصلحة، فيكون أساس القيام بمهمة الاستخلاف هو جلب المصالح، وهي بالضرورة أساس عمارة الكون وسعادة الإنسان، وفكرة الإعمار في ذاتها تعني إحداث الجديد، وبذلك يكون التغيير المؤثر على حياة الإنسان وسلوكه، وبيئته المحيطة نتيجة لعمل يستمد من تجارب الأمس، معارف اليوم، فتكون الخبرة، التي تحدث واقعا مجاله الغد، وهو ما عرف بعلم الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي، الذي يتم التوقع بموجبه لما سيكون عليه الواقع في المستقبل، واستوجب مواكبة ذلك بفقه، سمي فقه التوقع، الذي يمكن تعريفه بأنه (**نظرة عقلية تستشرف المستقبل قبل وقوعه من خلال النظر في الواقع**)، وقد عرفت مناهج المدرسة الفقهية المالكية اهتماما مميزا بهذا المجال، فنجد في أصولها عناية بالغة بسد الذرائع، ودراسة المصالح دراسة تتصور الواقع بضغوطه ومتطلباته، وتتطلع للمستقبل بما

ترجوه من توقعات تحقق مقاصد الشارع الحكيم، ومن جميل أقوال الشاطبي في ذلك قوله: «**النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، ذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعا لمصلحة فيه تستجلب أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية فربما أدّى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها فيكون هذا مانعا من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية ربما أدّى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوى أو تزيد فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية . . . وهو مجال للمجتهد صعب المورد إلا أنه عذب المذاق محمود الغبّ جار على مقاصد الشريعة**»[1]. والتوقع يطرق أبواب المقاصد، ويظلل أسقف الاستحسان، وجميعها أبواب تتمازج مع النظرة الاستشرافية للعقل المسلم، وفقه التوقع متغلغل في أعماق فقهاء المالكية تأصيلا وفقها، برؤية محكمة متصورة لمواطئ أقدامها في

(١)الموافقات الشاطبي (ج ٤ ص ١٩١).

الحال والاستقبال، والفقيه المالكي عندما يمخر بحار الاجتهاد، يستمد من الأصول مناظير وخرائط تمكنه من استحضار المستقبل بتصور واقعي لمآلات الأفعال ونتائجها المترتبة عليها، وبذلك تبحر سفينته بسلام لا تصطدم بقاع لم تتحسبه أو عوائق تمنعها من التقدم، لأنه يؤسس حياته وتشريعاته وفق منهج الله تعالى، بفهم عميق للمراد الإلهي ومقاصد الشرع، بغية تحقيق المصالح الكلية المرسلة للناس والمجتمع. في تناسق تام مع أصل عام جاءت نصوص الشارع به، توضحت ضمن فروع طبقها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ظروف محددة زمانا ومكانا وأحوالا، فأصبحت أساسا لكل استنباط وقياس، قابلها اتساع وتطور في الوقائع، على امتداد الزمان بأحداثه التي لا تنقضي، ووقائعه التي لا تقف عند حد، ومن هنا كانت أهمية وجود الفقيه المجتهد المتبصر، ليمارس دوره المطلوب في الكشف عن الحكم الشرعي، المؤكد لوجوه الحق، واضعا المصلحة العامة نصب عينيه، متوقعا نتائج وآثار اجتهاده على الفرد والأمة، وهذا ما كان عليه فقهاء المالكية خاصة في منطقتنا المغاربية بداية من الفقيه علي بن زياد الطرابلسي، وبعده الإمام سحنون، وأسد الفرات، وأبي زيد القيرواني، والقاضي عياض، والقرطبي، وابن رشد الفقيه، وابن العربي، والشاطبي، والونشريسي، وغيرهم كانوا جميعا من الفقهاء الذين تميزوا بالنظر في

مآلات الفتوى، وما ينتج عنها من جلب مصالح ودرء مفاسد، وتبحر في فقه النوازل والحادثات وتدوينه، خاصة الإمامين الفقيهين، أبي إسحاق الشاطبي في موافقاته، والإمام أبي العباس الونشريسي في معياره.

وقد أضحت أسس هذا الفهم ضرورة ملحّة، فرضتها إيقاعات التطور المتسارعة، في كل مناحي الحياة، نتيجة قفزات عصر ثورة الاتصال والمعلوماتية، التي أحدثت الكثيرَ من التغيُّرات، فلم يَعد بالإمكان تجاهُلها، وغَضُّ الطرف عنها، ولمواكبة هذا التطوُّر وتلك التغيرات، ظهَرت دراسات الإستشراف والتوقع، وزاد الاهتمام بالتنبؤ على أُسس علمية، وليس على أساس الرجْم بالغيب، كما كان عليه الحال في العصور المظلمة، حيث ظهر التخطيط بعيدُ المدى في العصر الحديث كعلمٍ يُدرَّس في الجامعات، ويُعتمَد في الحياة العملية كأداة لسبْر أغوار ملامح المستقبل، بهدف التعامل مع القادم الجديد من وقائعه بعلمية، ومعايشة مستجداته بآليَّات مناسبة معروفة مسبقًا، وليس بترْكها للصدفة، ثم التهيُّب منها أو الاستسلام لها، ومن هذه التوجهات ظهرت علوم وآليات المجتمع الافتراضي، المؤسس على معطيات محددة ثم افتراض تطورها فكريا وآليا، وتأمل ما ينتج عنها وإعتماده كنتائج محتملة للتوقعات المستقبلية، فامتزج الفقهان (الفقه الافتراضي وفقه التوقع) ليخدما غرضا

موحدا هو تحديد موقف الشرع من المألات المتوقعة، لذلك، بات من المسلَّم به اليوم، أن ترْك التعاطي مع مستجدات المستقبل وعدم توجه المجتمع المسلم نحو إبداع آليَّات التفاعل والاستخدام، والعمل على التمكن من علوم الإستشراف، سيوقع المسلمين دون شك في متاهات العشوائية والضياع، ويُفوِّت عليهم فرصةَ الانتفاع من إنجازات التطور، سواء تَمَّ ذلك بذريعة الانتظار للتيقُّن من مطابقتها لمعايير الشرع، أو تَمَّ بذريعة الاعتياد على السائد من العادات والتقاليد، خصوصًا وأن اختراق الواقع المهيمن باتجاه فضاءات التغيير، غالبًا ما يكون مَدعاة للتبرُّم والكراهية في المجتمعات التقليدية، بسبب تفسير الأمور المستجدة وَفقًا لمفاهيم تراكمات المَوروث الثقافي دون تحقيق وتنقية، وترسيخ مقولة استهجنها الشارع الحكيم بقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [لقمان:٢١]، ويكون ذلك التوجه الجاهلي نتيجة لإخضاع المستجدات لمفاهيم وبِنى فكرية جامدة، بل وفي كثير من الأحيان توظيف الخرافات والعادات في التعليل، وهذا استجابة مكروهة لأراجيف شيطانية منحرفة، لا تليق بعظمة من أراده العظيم سبحانه خليفة، ولا تليق بأمة أرادها الله خير أمة، وتحت وطأة هذا الواقع لن ينتج عن حالته المتخلفة إلا أدوات عاجزة عن مجاراة تأويل

مستجدات التطور، الذي هو في حقيقة الأمر ناموس الحياة عمومًا، وتأكيدا لسبب الخلق الأساس وهو ممارسة الإستخلاف بالإعمار والاستعمار، وهي مجالات مؤسسة على الإبداع والتطوير والتغيير.

مواكبة لهذه الضروريات، المرتبطة ارتباطا أساسيا بالمصالح المرسلة للأمة والأفراد، وهي أساس ثوابت الشرع، ومجالا لمقاصده الكلية، بات ضروريا تجاوز حالة الركود، وتخطّي حالة التهيُّب من التعايش مع المستجدات من المنجزات، وحسَم أمر الخيارات منها سلفًا، باعتماد دراسات التنبؤ والتخطيط المستقبلي، ومواكبة لذلك أضحى لزاما على المؤسسة الفقهية في المجتمعات الإسلامية أن تُبادر دون تأخير إلى اعتماد فقه التوقُّع، وأن تتوسع في توظيف ما أفرَزته الثورة العلمية والمعلوماتية ضمن أدوات وآليَّات للاستشراف المستقبلي، لما سيَستجد من معطيات إلى مدى زمني طويل نسبيًا، لتيسير اعتماد تلك المستجدات المستهدفة في إطار خُطط التنمية القومية، أو تحديد كيفية الانتفاع الأمثل بما يَنتقل إلينا من إنجازات الغير بيقين تامٍّ، يرتكز على مؤشرات ميدانيَّة وبيانات عملية، تتجاوز حالة الارتجال الشخصي، وردود الأفعال الآنية المُتسرعة في اتِّخاذ القرارات، وإصدار الفتاوى المتزمتة الغائبة غيابا تاما عن تغيرات العصر المؤكدة، ويجب إدراك أن فقه التوقع الاستشرافي، يقتضي الإيمان المطلق عقديًا بأن التغير هو أحد سُنن

الحياة. بإبراز وتأصيل وشرح ما ورَد في القرآن الكريم والسُّنة المطهرة ومؤلفات فقهاء المدارس الفقهية المعتبرة الشريفة من نصوص واجتهادات بهذا الخصوص، فإنه يتطلب الإلمام في نفس الوقت بمعارف العصر، وإدخال مادة دراسات التخطيط والاستشراف في مناهج كليات الشريعة، وكليات الفقه الإسلامي بمراحلها الدراسات الأولية والدراسات العليا، بغية تسليح الفقهاء المُحدَثين بأدوات العصر اللازمة للإحاطة بحقائق واقع الحال، وتمكينهم من استقراء متغيِّرات آفاق المستقبل بدراية تامَّة، تُؤهلهم للإفتاء السليم، واتِّخاذ المواقف الشرعية منها بأعلى درجة من اليقين والشمولية ومن دون تردُّدٍ، بانتظار زمن تحقُّقها على أهمية عامل الزمن في الفتوى، كما هو معروف في أدبيات أصول الفقه.

وهذا لن يكون مجديا إلا إذا تحقق التعاون التام بين العلماء والفقهاء، مع ضرورة الإلتزام بما بينه الشرع في وصفهما، فالعالم هو المتأمل في كتاب الله المنظور الكون وكل ما فيه وقد وصفه الشارع الحكيم بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر:٢٧-٢٨]، ويتبين من

هذه الآيات أن المقصود بالعلماء هم علماء الأرصاد الجوية وعلماء الزراعة وعلوم النبات، وعلماء الجيولوجيا، وعلوم الأحياء، وهي بذلك جمعت جميع أصناف العلوم التطبيقية، أما الفقيه فهو الذي تفرغ للنظر في كتاب الله المسطور القرآن الكريم، ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢]، وهنا يجب التنبه لاختلاف طبيعة اجتهاد كل منهما ، فالأول مطلوب منه الإبداع بالتأمل والفك والتركيب والاختراع، أما الثاني فلا يجوز له مطلقا إحداث أي تغيير أو إضافة، أو إبداع، دوره فقط يقتصر على التمكن من أدوات الفهم بتتبع أصول الفقه، المعروفة، حتى يفهم النص على مراد الله وهذا لن يتحقق إلا بالالتزام بالقراءة على هدي سنة من أوحي له النص وفهمه صلى الله عليه وآله وسلم، فالجمود لن يجعل من المرء عالما، والإبداع يمنع المرء من أن يكون فقيها، ووجودهما معا مطلوب جدا لإحكام قواعد الفقه الافتراضي المبني على فرضيات معقولة، وفقه التوقع المبني على مآلات مقبولة. ومن هنا وجب الإشادة بفكرة عقد هذا المؤتمر، في صرح من صروح الفقه والعلم، وتحت إشراف المؤسسة المعنية بالفتوى ومتابعة النشاط الوعظي، في بلد من أهم بلدان الأمة الإسلامية، وهي ماليزيا العامرة، بلد الطفرة الإبداعية الرائدة، وقوم بذلوا كل نفيس وغال من

أجل الإسلام أولا وقبل كل شيء، ولا شك أن هذا المؤتمر سيساهم في تحريك راكد المجتمعات المسلمة المصرة في كثير من بلدانها على الغرق في هموم الحاضر، والانغماس في ثقافة الراهن، والتعكز على آليات السلف في معالجة آفاق المستقبل، ومن منطلق أن السلف رحمهم الله كانوا أبناء عصرهم، وجب التحذير بشدة من هيمنة الجاهلية الفكرية المتلبسة بالسلفية، وخطورة أنها ستحرم الأمة المسلمة من إمكانية التواصل الحركي المشروع مع المستقبل، وتعرقل مسعاها في رسم خُطوات الوصول إلى مقصدها المشروع على أُسس علمية سليمة، لتأكيد الإستخلاف الذي أراده الله لكل بني آدم. والخيرية التي أرادها سبحانه لأمة الإسلام، ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَٰسِقُونَ ﴾ [آل عمران:١١٠]، هذا الحال الذي سيجبر المسلمين عندئذٍ على المراوحة في متاهات التخلُّف والجاهلية كما هو سائد اليوم، وحتى تكون خطواتنا جادة وعملية أرجو الدعوة لتأسيس مركز لدراسات وبحوث فقه التوقع، يعلن عنه كنتيجة من نتائج هذا المؤتمر والله ولي التوفيق.